وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كليــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق جذع مشترك

في مقياس:

مدخل للعلوم القانونية

إعداد الدكتورة: بن حليمة ليلى (أستاذ محاضر أ)

السنة الجامعية:2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05

WWW-UNIV-MSILA.DZ

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohammed Boudiaf – M'sila

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05

BP;166,Ichbilia 28003,M'Sila- Algérie

الرقم 169/ك ح.ع س/2023

المسيلة في: 21 ماي 2023

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم:2022/11/03 (الثالث من نوفمبر ألفان وإثنان و عشرون) اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية لمناقشة اعتماد المطبوعات

و بناءا على التقارير الايجابية للخبراء :

د/ بوقرة العمرية (جامعة المسيلة).

د/ حميدوش آسيا (جامعة المسيلة).

بخصوص مطبوعة الدكتور: **بن حليمة ليلى** / قسم: **الحقوق** / المعنونة بـ " **محاضرات في مقياس مدخل للعلوم القانونية** "

تم اعتماد المطبوعة المذكورة أعلاه والمصادقة عليها من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي

الأستاذ الدكتور : والي عبد اللطيف

رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف المسيلة

مقدمة:

الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي بحكم تكوينه وخلقه لا يستطيع العيش بمفرده، كونه لا يستطيع أن يفي بكل حاجياته بنفسه، وهي الضرورة التي تتطلب عيشه في وسط جماعة أو مجتمع لا العيش بمعزل عن الغير، كما أنها الحقيقة التي أشار إليها القرآن الكريم في قوله تعالى:" يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ".[1]

ولأنه (الإنسان) أناني بطبعه ففي علاقاته الاجتماعية المختلفة يصبو إلى تحقيق أهدافه وفقا لما تمليه مصالحه ورغباته، لذا يجب أن لا تترك له مطلق الحرية لتحقيق كل رغباته على حساب غيره، لأنه لو ترك الأمر كذلك لسادت الفوضى في المجتمع وكانت الغلبة للأقوى، مما يترتب على ذلك انعدام الاستقرار والطمأنينة التي يسعى الإنسان لتحقيقهما.

وللتوفيق بين كون الإنسان اجتماعي بطبعه ولا يستطيع العيش بمفرده، وبين كونه يرمي غالبا لتحقيق رغباته على حساب الآخرين، كان لابد من أداة أو وسيلة تضبط وتعمل على التوفيق بين هذه المسلمات المتناقضة، هذه الأداة التي تحكم وتنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع هي القانون.

وبهذا أصبح القانون ضرورة اجتماعية حيوية لا تستقيم حياة الأفراد بدونه، واقتنع الإنسان بان القانون لازم لقيام المجتمع واستمراره، فهو الذي يحكم سلوك الأفراد وينظم علاقاتهم ويحافظ على النظام فيما بينهم وذلك هو السبيل لتحقيق الاستقرار اللازم لكل تطور في المجتمع.

والقانون كسائر العلوم الأخرى له مصطلحاته الفنية الخاصة به، لهذا كان لابد من التمهيد بدراسة أولية لمعرفة مختلف الأحكام والنظريات التي يجب على دارس القانون أن يعرفها.

لذلك تهدف نظرية القانون إلى تعريف الطالب بالمبادئ العلمية الأولية والأسس التي تقوم عليها الدراسة في مجال العلوم القانونية، فمعرفة هذه النظرية ضرورة لا غنى عنها لدراسة فروع القانون المختلفة، فهي بصفة عامة تمهيدا للدراسات القانونية وتهيئة لأذهان طلابها تعينهم على الفهم وبيان ما يدخل في نطاق هذه الدراسة.

ومتى وجد أشخاص في رقعة ما، نشأت بينهم علاقات مختلفة، وترتب عن هذه العلاقات نشوء حقوق وواجبات على الأفراد تجاه بعضهم البعض باختلاف أنواعها، وكان لكل منهم أن يتمتع بتلك الحقوق دون مزاحمة أو تهديد من الآخرين، وإن حصل أي إخلال بحق من حقوقه كان له بموجب ما منحه القانون أن يفرض على الآخرين احترام هذا الحق.

---

1 - الآية 13 من سورة الحجرات.

وإذا كانت نظرية القانون تتعلق بتنظيم العلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض أو بينهم وبين الدولة على وجه الإلزام وتكون مقترنة بجزاء بقصد فرض احترام الناس لها، فإن نظرية الحق تتعلق بالسلطات التي تمنح للأفراد لتحقيق مصالحهم، حيث يعتبر تقرير الحقوق وفرض الواجبات المقابلة لها وسيلة القانون لتنظيم علاقات الأفراد في الجماعة، ويمكن القول أن تقرير الحقوق هو غاية القانون إذ يبين ما يتمتع به الأفراد من حقوق ويفرض على الغير واجبا لابد من احترامه، لذلك تعتبر دراسة نظرية الحق دراسة شاملة للقانون.

ولقد اهتمت كل دولة بإقامة منظومتها القانونية التي تجمع فروع مختلف القوانين التي تسود على إقليمها، إذ أن كل فرع من هذه الفروع يهتم بتنظيم مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية وفي الوقت نفسه فإنه يعنى بتقرير حق من الحقوق لفائدة شخص أو مجموعة ما ويتكفل بحماية هذه الحقوق لفائدة من يستحقونها.

وعليه فإن المدخل للعلوم القانونية موضوع هذه المحاضرات مقسم إلى فصلين: الأول يتناول نظرية القانون والثاني يتناول نظرية الحق، أي أن جزأي ها المقرر (القانون والحق) بينهما علاقة تلازم وارتباط، فالقوانين توضع أساسا لإنشاء الحقوق، ورعايتها والمحافظة عليها وقطع أسباب ودواعي الصراع بخصوصها في المجتمع كما أسلفنا.

وبناء على ما تقدم تم تقسيم دراستنا في مقياس المدخل إلى العلوم القانونية إلى ما يلي: